

Distr.: General
1 March 2021
Arabic
Original: English



الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2524 (2020)، الذي قرّر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير عن تنفيذ ولايتها كل 90 يوماً. ويغطي التقرير الحالة في السودان في جوانبها السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والتطورات المتعلقة بالعمل الإنساني، وفي الجوانب المتصلة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون، خلال الفترة الممتدة من 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 15 شباط/فبراير 2021. ويتضمن أيضاً معلومات مستكملة عن إنشاء البعثة. ويرد في مرفق هذا التقرير تقرير يغطي مدة 90 يوماً ويتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عملاً بقرار مجلس الأمن 2559 (2020).

ثانياً - التطورات الهامة

الحالة السياسية

2 - في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر مجلس السيادة المرسوم رقم 511 القاضي بإنشاء مجلس شركاء الفترة الانتقالية، المؤلف من تسعة وعشرين عضواً، من بينهم ستة ممثلين عن الجيش، ورئيس الوزراء، وثلاثة عشر ممثلاً عن قوى الحرية والتغيير، والموقعين السبعة على اتفاق جوبا للسلام، ومقربين إضافيين مخصصين لممثلين عن المسار الشرقي لاتفاق جوبا للسلام، لم يذكر اسماً شاغليهما. وليس من بين الأعضاء التسعة والعشرين في مجلس شركاء الفترة الانتقالية إلا امرأة واحدة. وكانت الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون، وقوى الحرية والتغيير، وبعض الموقعين على اتفاق السلام، وتحديدًا المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل مالك عقار، قد رفضوا في



البداية المرسوم بسبب مخاوف من أن يقوض مجلس شركاء الفترة الانتقالية المؤسسات الانتقالية الأخرى، بالإشارة إلى مادة في المرسوم تمنح مجلس الشركاء "أي سلطات أخرى لازمة لتنفيذ اختصاصاته وممارسته سلطاته". وعلى الرغم من ذلك الرفض الأولي، وبعد استعراض رباي الأطراف، اشترك فيه مجلس السيادة والحكومة الانتقالية وقوى الحرية والتغيير والجماعة المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، عقد مجلس الشركاء اجتماعه الافتتاحي في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي البيان الأول الذي أصدره مجلس الشركاء، وضعت القواعد التنظيمية التي تنص على أن المجلس يعمل بوصفه كيانا "داعما" وفقا للدور المتوخى له أصلا في "التسيق بين الجهات الفاعلة وتسوية الخلافات" بين مختلف المكونات السياسية. ومن المتوقع أن يصدر مجلس الشركاء قوانين داخلية لا "تنتهك سلطات وصلاحيات المؤسسات الانتقالية" ولا تمس بها، و "تكمّل" مرسوم مجلس السيادة رقم 511.

3 - وجرت مفاوضات ومشاورات بشأن تشكيل حكومة انتقالية موسعة تضم الموقعين على اتفاق جوبا للسلام. وفي 4 شباط/فبراير، أصدر مجلس السيادة مرسوما دستوريا ينص على زيادة عدد أعضائه إلى أربعة عشر عضوا بإضافة ثلاثة من الموقعين على اتفاق السلام، وهم الهادي إدريس، رئيس الجبهة الثورية السودانية ورئيس فصيل جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي؛ ومالك عقار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل مالك عقار؛ والطاهر أبو بكر حجر، قائد تجمع قوى تحرير السودان. وواصلت مجموعات نسائية بارزة حملتها من أجل تمثيل المرأة على قدم المساواة وبشكل هادف في الهيئتين الانتقاليين، التشريعية والتنفيذية. ويتفق ذلك مع الالتزامات السابقة التي قطعتها الحكومة الانتقالية وغيرها من الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك الأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الدستورية، بما في ذلك حصول المرأة على 40 في المائة من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي كحد أدنى. وقدم الناشطون في مجال حقوق المرأة المشاركون في حملة "كل حقوقنا" قائمة النساء المرشحات لمناصب وزارية إلى قوى الحرية والتغيير والجبهة الثورية السودانية، وكذلك إلى مكتب رئيس الوزراء. وفي 19 كانون الثاني/يناير، في اجتماع مع وفد من حملة "كل حقوقنا"، اعترف رئيس وزراء السودان، عبد الله حمدوك، بالدور الحاسم الذي أدته المرأة في الثورة وكرر تأييد الحكومة الانتقالية لإشراكها في الحياة السياسية والعامة في السودان.

4 - وفي 8 شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء عن تشكيل الحكومة الجديدة الموسعة، التي تضم ممثلين عن قوى الحرية والتغيير، التي حصلت على 17 حقيبة وزارية، وممثلين عن القوى الثورية السودانية، التي حصلت على 7 حقائب وزارية. وتتألف الحكومة الجديدة من 26 وزارة، أعلنت أسماء 25 من وزرائها في 8 شباط/فبراير، باستثناء وزارة التعليم، التي لا يزال القرار بشأن من سيتولاها موضوعا للمفاوضات. وتضم الحكومة أربع نساء حصلن على مناصب وزيرة الخارجية، ووزيرة الحكومة الاتحادية، ووزيرة التعليم العالي، ووزيرة العمل والتنمية الإدارية. واحتفظت خمسة وزراء من الحكومة السابقة بمناصبهم، وهم وزراء الدفاع والعدل والري والتعليم العالي والشؤون الدينية والأوقاف. وأثناء الإعلان عن الحكومة الجديدة، أعلن رئيس الوزراء أيضا أن ولاية الولايات سيعينون بحلول 15 شباط/فبراير وأن تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي واللجان المنبثقة عن اتفاق السلام سيتم في 25 شباط/فبراير. ولم يُعيّن بعد ولاية الولايات ولم يُشكّل المجلس التشريعي الانتقالي، على الرغم من المطالبات المستمرة الواردة من مختلف الأطياف السياسية السودانية ومناشدة شركاء السودان الإقليميين والدوليين الداعية إلى تشكيلها بسرعة. ويعزى استمرار التأجيل إلى المشاورات

الجارية بشأن توزيع المقاعد بين القوى السياسية السودانية، بما فيها الموقعون على اتفاق السلام، مما يؤدي إلى احتمال حدوث تأخيرات كبيرة في الجدول الزمني للانتقال السياسي.

5 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، في الذكرى الثانية لثورة كانون الأول/ديسمبر 2018، خرج آلاف السودانيين إلى الشوارع للاحتجاج في الخرطوم والفاشر والقضارف وكسلا وكادقلي وبورتسودان وعطبرة ودنقلة ونبالا. وتوعدت مطالب المحتجين بين نداءات إلى الالتزام المستمر بعملية الانتقال الديمقراطي وأخرى داعية إلى الإطاحة بالسلطات الانتقالية. وندد الحزب الشيوعي السوداني ولجان المقاومة التي تتخذ من الخرطوم مقرا لها بأداء مجلس السيادة والحكومة الانتقالية، وبتشكيل مجلس الشركاء وتدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية. وبالإضافة إلى المناداة بتحقيق أهداف الثورة المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة من خلال إقامة دولة ديمقراطية يقودها المدنيون، دعا المحتجون إلى إنشاء هيكل حكم تخضع للمساءلة وإلى الإسراع بتشكيل مجلس تشريعي انتقالي تمثيلي وشامل للجميع. وبينما نزل أنصار قوى الحرية والتغيير إلى الشوارع للاحتفال بالذكرى السنوية، قامت قوات الأمن بتفريق محاولتي اعتصام أمام القصر الرئاسي في الخرطوم ومبنى البرلمان في أم درمان.

6 - واستمرت تحولات التحالفات السياسية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 25 كانون الأول/ديسمبر 2020، انضم فصيل عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال إلى 11 حزبا من الأحزاب السياسية والمجموعات والحركات النسائية السودانية في تحالف جديد. وأدان هذا التحالف مساس مجلس السيادة بصلاحيات السلطات المدنية وولايتها، وكرر تأييده للحكومة التي يقودها المدنيون؛ ولصلاحيات رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في قيادة عملية السلام؛ والاتفاق المشترك على المبادئ الموقع بين عبد العزيز الحلو ورئيس الوزراء في أديس أبابا في 3 أيلول/سبتمبر 2020؛ والإسراع بتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، والفصل بين الدين والدولة. وفي 12 كانون الثاني/يناير، أعلن كل من الجبهة الثورية السودانية وحزب الأمة الوطني عن تشكيل تحالف بينهما.

العلاقات الدولية

7 - اشتدت حدة التوتر بين السودان وإثيوبيا بشأن منطقة الفشقة على طول الحدود بينهما. وأفادت التقارير بأن القوات المسلحة السودانية نشرت وحدات عسكرية على طول المناطق الحدودية التي لم يتم ترسيمها مع إثيوبيا. وتصاعدت وتيرة العمليات واتسع نطاقها عقب مزاعم بقيام ميليشيات من إثيوبيا بقتل ثلاثة جنود سودانيين وضابط واحد في 15 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأفيد أيضا بأن القوات الإثيوبية عززت وجودها العسكري على طول تلك الحدود. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2020، التقى رئيس وزراء السودان ورئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد، في أديس أبابا. ثم اجتمعا مرة أخرى في 20 كانون الأول/ديسمبر، على هامش مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات الذي عقدته للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمناقشة مسائل ثنائية، من بينها التوترات الحدودية. واجتمعت اللجنة السياسية المشتركة بين إثيوبيا والسودان المعنية بترسيم الحدود بعد ذلك في الخرطوم يومي 22 و 23 كانون الأول/ديسمبر. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، اتهم السودان ميليشيات من إثيوبيا بقتل خمس نساء وطفل. وادعى السودان أيضا أن طائرة عسكرية إثيوبية خرقت مجاله الجوي في اليوم التالي، مما دفع السلطات السودانية إلى إعلان منطقة حظر جوي فوق تلك الرقعة. وفي 13 كانون الثاني/يناير، قدمت وزارة الخارجية السودانية ولجنة الحدود الوطنية التابعة لمجلس السيادة عرضا لأعضاء السلك الدبلوماسي، تضمن تفاصيل تاريخ المفاوضات

الحدودية مع إثيوبيا، ودعا إلى استئناف الاتصالات السياسية والالتزام الكامل بتسوية النزاع الحدودي بالوسائل السلمية وفقا للترسيم الأصلي للحدود الشرقية، الذي تم عام 1903. ومنذ ذلك الحين، أكد البلدان من جديد التزامهما بالتسوية السلمية لخلافاتهما المتعلقة بترسيم الحدود. وعرضت الامارات العربية المتحدة وجيبوتي وجنوب السودان القيام بالوساطة في الأمر.

8 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، ألغت الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب. ويشكل هذا القرار إنجازا كبيرا للحكومة الانتقالية في الوقت الذي توشك فيه على الاستعادة من مساعدات مالية واقتصادية تشتد الحاجة إليها في منعطف هام من مسار الانتقال السياسي في السودان. وفي اليوم نفسه، أعرب رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عُقد ترحيباً بالقرار عن تفاؤله بأن رفع البلد من قائمة الدول الراقية للإرهاب من شأنه أن يحسن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، وافق الكونغرس الأمريكي على قانون بشأن تسوية مطالبات السودان يعيد إلى السودان حصانته السيادية فيما يتعلق بالولايات المتحدة، باستثناء المطالبات القانونية المتعلقة بهجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية.

9 - وفي 6 كانون الثاني/يناير 2021، وقّع وزير العدل السوداني، نصر الدين عبد الباري، ووزير خزنة الولايات المتحدة آنذاك، ستيفن منوشين، على اتفاق بشأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ولا تزال الآراء تتباين في الدوائر السياسية وضمن المجتمع السوداني.

10 - وظلت مجموعة أصدقاء السودان تضطلع بدور هام في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للبلد في المرحلة الانتقالية التاريخية التي يمر بها. ففي 28 كانون الثاني/يناير 2021، في اجتماع افتراضي استضافته ألمانيا، قدمت الحكومة الانتقالية لمجموعة أصدقاء السودان معلومات مستكملة عن أحدث التطورات السياسية والاقتصادية وتطورات عملية السلام. وأقر أعضاء المجموعة بالتقدم المحرز في العملية السياسية وعملية السلام، وشجعوا الموقعين على اتفاق السلام على الحرص على تنفيذ بسرعة وتفاذي المزيد من التأخير في إنشاء الهيئات الانتقالية وفي التحضير للمؤتمر الدستوري المقبل. وأقر أصدقاء السودان أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة الانتقالية في تحريك برنامج الإصلاح الاقتصادي ورحبوا بالتزامها بالإسراع في تنفيذ المزيد من الإصلاحات التي تدعم الأعمال التجارية وتشجع الاستثمار في السودان. وشدد أعضاء المجموعة على الحاجة الملحة إلى الاهتمام بإصلاح نظام أسعار صرف العملات كشرط أساسي إذا أريد لأداء السودان في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي أن يظل على المسار الصحيح، ومن أجل تمكين السودان من الاستعادة الكاملة من دعم الشركاء والمؤسسات المالية الدولية من خلال برنامج دعم الأسرة في السودان. وقد أكدت الحكومة الانتقالية التزامها بإصلاح نظام أسعار صرف العملات، ولكنها شددت على رأيها بضرورة الاحتفاظ باحتياطي النقد الأجنبي في المصرف المركزي. وأثناء الاجتماع، رحب أعضاء المجموعة بالأعمال التحضيرية الجارية التي تقوم بها المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات الشريكة الأخرى من أجل تخفيف عبء الديون، وأعربوا عن ضرورة الاستمرار في إتاحة الموارد لإصلاح الاقتصاد الكلي وأبدوا استعدادهم لمساعدة السودان في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكشرط أساسي لتقييم أهلية السودان لعملية تخفيف عبء الديون التي تستفيد منها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضعت الصيغة النهائية لقانون مكافحة الفساد، وتم تقديمه في اجتماع المجلس المشترك لاعتماده.

الحالة الأمنية

11 - اتسم الوضع الأمني بوقوع اشتباكات مسلحة خطيرة في بعض مناطق دارفور. وشهدت منطقة جبل مرة اشتباكات مسلحة بين عناصر جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، أدت إلى سقوط عدة قتلى في صفوف المقاتلين والمدنيين في المنطقة. وتفيد التقارير أن قائدي الفصيلين المتناحرين، صالح بورسما ومبارك ولدوك، لهما مواقف متباينة بشأن عملية السلام. فالأول يعارض عملية السلام ولا يزال يؤيد الموقف الرئيسي لجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد بشأن المفاوضات، بينما يؤيد الأخير عملية السلام. وتسبب الاقتتال الداخلي أيضا في تشريد أكثر من 13 000 شخص من 30 قرية في محلية قولو. وتعرضت قرى للهجوم ليلا، مع اعتقال مدنيين أو ضربهم أو قتلهم للاشتباه في انتمائهم إلى الفصيل الآخر. وأفيد بأن ما لا يقل عن أربع من أصل تلك القرى الثلاثين (نمرا وكوما وسابي ودوو) قد دُمّرت بشكل كامل. وفي منطقة جبل مرة، أفيد أن القوات المسلحة السودانية شنت هجوماً على مواقع جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في سابانقا في 24 و 31 كانون الثاني/يناير 2021. وأسفر الهجوم عن مقتل 14 شخصا وإصابة 10 آخرين وتشريد ما يقدر بنحو 22 000 شخص. بيد أن تلك الحوادث لم تسفر عن مزيد من التصعيد في أعمال العنف أو الهجمات الانتقامية.

12 - وفي 6 شباط/فبراير 2021، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، فصيل الحلو عن تمديد فترة وقف الأعمال العدائية من جانب واحد في المناطق الخاضعة لسيطرته لمدة خمسة أشهر، أي حتى 30 حزيران/يونيه، باعتبار ذلكبادرة حسن نية في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع السوداني وإتاحة الفرصة لنجاح عملية السلام.

13 - ومع انتهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، تشكل الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات قطاع الأمن، بما فيها إنشاء قوة لحماية المدنيين في دارفور، تحدياً رئيسياً يواجه الحكومة الانتقالية. وتنتزع الثغرات الخطيرة في حماية المدنيين في اشتداد التوترات وتزايد العنف في أجزاء كثيرة من السودان، بما فيه منطقة دارفور. وبظل العنف بين القبائل يهدد أرواح المدنيين، فقد ارتفع عدد أعمال العنف بشكل حاد في يناير/كانون الثاني 2021، مما أدى إلى مقتل أو إصابة مئات المدنيين، من بينهم أحد العاملين في المجال الإنساني.

14 - واندلعت أعمال عنف بين القبائل في 15 كانون الثاني/يناير 2021 بين قبيلتي المساليت والمحاميد في الجنية وفي مخيم كريندينق للمشردين داخليا في غرب دارفور، مما أسفر عن مقتل 162 شخصا وتشريد أكثر من 100 000 شخص وإصابة 300 شخص. وقُتل موظف وطني تابع لمنظمة دولية غير حكومية أثناء أعمال العنف. وفي 17 كانون الثاني/يناير، عقدت الحكومة الانتقالية اجتماعا للجنة الأمن الوطني وأرسلت قوات إضافية إلى المنطقة للمساعدة على استعادة الهدوء. وسافر وزير شؤون مجلس الوزراء إلى المنطقة في 18 كانون الثاني/يناير وأجرى اتصالات مع القبائل. وفي التاريخ نفسه، أرسل أيضا وفد حكومي يرأسه المدعي العام ويضم ممثلين عن المؤسسات القضائية والعسكرية والأمنية لتقييم الوضع والمساعدة على تسويته، فضلا عن تقديم العون في إعادة بسط القانون والنظام. وأصدرت وزارة الخارجية بيانا في 19 كانون الثاني/يناير أدانت فيه تلك الأحداث وشددت على مسؤولية الحكومة عن استمرار تأمين الحماية. وفي اليوم نفسه، وصف اللواء محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم حميدتي، في كلمة ألقاها أمام فوج من المتخرجين من قوات الدعم السريع الأحداث التي وقعت في الجنية بأنها من عمل محرضين يستخدمون

وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الفوضى. ودعا قوات الدعم السريع المنتشرة في دارفور إلى العمل بنزاهة واحترام القانون واتباع توجيهات الشرطة والسلطة القضائية.

15 - وفي 18 كانون الثاني/يناير 2021، وقعت اشتباكات عنيفة بين قبيلتي الفلاتة والرزيقات في قرية الطويل في جنوب دارفور. وتشرد إثر ذلك أكثر من 20 000 شخص. وأدان والي ولاية جنوب دارفور ذلك الحادث وأصدر توجيهات بإعادة بسط القانون والنظام، وتعزيز قوات الأمن، ومنع اتساع نطاق المواجهات إلى مناطق أخرى. وفي وقت لاحق، نُشرت قوات أمنية مشتركة مؤلفة من القوات المسلحة السودانية والشرطة وقوات الدعم السريع، وأقامت مناطق أمنية عازلة بين القبيلتين. ورغم نشر قوات مشتركة للتصدي لأعمال العنف الأخيرة في ولايتي غرب دارفور وجنوب دارفور، لم يلاحظ وجودها في ولايات دارفور الأخرى. ولم يتم بعد تشكيل القوة المشتركة لحفظ الأمن التي نص على إنشائها اتفاق السلام، والتي كان من المتوقع أن تتألف من القوات الحكومية والحركات المسلحة الموقعة. وفي 21 كانون الثاني/يناير، خلال جلسة طارئة مغلقة لمجلس الأمن، قدمت الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة بينتو كيتا، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الاشتباكات التي وقعت في دارفور.

16 - وفي الفترة الممتدة من 8 إلى 10 شباط/فبراير 2021، أُفيد عن وقوع احتجاجات عنيفة شملت أعمال شغب وتخريب وإحراق ونهب في غرب كردفان وشمال كردفان وجنوب دارفور وشمال دارفور وشرق دارفور. ودفعت تلك الاحتجاجات العنيفة ولاة الولايات إلى إعلان حالات الطوارئ وحظر التجول في الولايات المتضررة. وفي حين أُفيد أن المصاعب الاقتصادية المتزايدة هي التي غَدَت الاضطرابات المدنية، فإن عددا من المسؤولين السودانيين اتهموا عناصر من النظام السابق بالتحريض على العنف، نظراً للتوقيت المتسق الذي اندلعت فيه أعمال العنف والطابع السلمي تقليدياً لحركة الاحتجاج السودانية.

الحالة الاقتصادية - الاجتماعية

17 - استمرت الحالة الاقتصادية في التدهور. فقد ألغت الحكومة الانتقالية إعانات الوقود في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي. وأدت الزيادة في أسعار الوقود التي نجمت عن ذلك إلى تفاقم الارتفاع الحاد في معدل التضخم، الذي بلغ 304 في المائة في كانون الثاني/يناير، والذي انعكس في ارتفاع حاد في أسعار الخبز والخضروات والملابس وتكاليف النقل.

18 - وتعمل الحكومة الانتقالية على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في ظل عجز ضخم في الميزانية والتجارة ونقص حاد في السلع الأساسية. وقد أدى العجز التجاري الذي ناهز 3,2 بليون دولار في الربع الثالث من عام 2020، ورافقه انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى استمرار تراجع قيمة الجنيه السوداني أمام سعر صرفه في السوق الموازية، لتبلغ 340 جنيهاً سودانياً مقابل الدولار الواحد في 1 شباط/فبراير 2021، مقارنة بسعر الصرف الرسمي البالغ 55 جنيهاً سودانياً مقابل الدولار الواحد.

19 - وفي 19 كانون الثاني/يناير 2021، وافق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على ميزانية الدولة لعام 2021. وتستند الميزانية المقدره بنحو تريليون جنيه سوداني، أي ما يعادل 18 بليون دولار، بسعر الصرف الرسمي البالغ 55 جنيهاً سودانياً مقابل الدولار الواحد، إلى الأولويات الوطنية للحكومة الانتقالية، التي تشمل تنفيذ اتفاق السلام. وتهدف الحكومة الانتقالية إلى خفض معدل التضخم من أكثر من 250 في المائة إلى 95 في المائة بحلول نهاية عام 2021. وتقيد التقارير أيضاً بأن ميزانية عام 2021 هي أول ميزانية للسودان تتجاوز فيها النسبة المخصصة للتعليم، وهي 12,5 في المائة (137 بليون جنيه سوداني، أي بزيادة

170 في المائة عن السنة الماضية)، النفقات العسكرية، التي خُصصت لها نسبة 12,4 في المائة (136,99 بليون دولار). وخصصت الحكومة الانتقالية نسبة 28,5 في المائة من الميزانية للحماية الاجتماعية والمرتببات (313,22 بليون جنيه سوداني)، ونسبة 9 في المائة للخدمات الصحية (99,01 بليون جنيه سوداني) و 5 في المائة (أي ما يقدر بنسبة 54,1 بليون جنيه سوداني) لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وفي 9 كانون الثاني/يناير، انتقدت قوى الحرية والتغيير افتقار عملية إعداد الميزانية إلى الشفافية، وذكرت أن الاعتمادات المخصصة لمؤسسات الدفاع والأمن قد ارتفعت بقدر كبير.

20 - وفي 6 كانون الثاني/يناير 2021، وقعت الولايات المتحدة والسودان مذكرة تفاهم لمنح السودان قرضاً مرحلياً سيمكّن من أداء المتأخرات المستحقة للبنك الدولي البالغة 1,2 بليون دولار حالما يتم استيفاء الشروط المتفق عليها مع البنك. وفي 21 كانون الثاني/يناير، زار وزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السودان لعقد اجتماعات مع رئيس الوزراء، ووزير الخارجية بالنيابة عمر قمر الدين إسماعيل، ورئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان. وأكد الوفد الزائر مساهمة المملكة المتحدة بمبلغ 40 مليون جنيه استرليني للمساهمة في تمويل برنامج دعم الأسرة في السودان وقدم، كجزء من مجموعة تدابير دولية منسقة، قرضاً مرحلياً قدره 330 مليون جنيه استرليني لأداء المتأخرات المستحقة لمصرف التنمية الأفريقي. ويتوقف دعم المملكة المتحدة على بقاء السودان على المسار الصحيح للإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، وعلى موافقة مجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مجموعات مماثلة من تدابير أداء المتأخرات. وستمكّن عملية أداء المتأخرات المستحقة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي السودان من الحصول على أكثر من بليون دولار كل سنة من البنك الدولي لأول مرة منذ 27 عاماً. بيد أن السودان لا تزال عليه متأخرات مستحقة لصندوق النقد الدولي، مما يحول دون الحصول على أموال جديدة من الصندوق ما لم يتم أداء تلك الديون.

21 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي بالنيابة، إلى جانب وزير الزراعة ووزير الثروة الحيوانية، عن تاريخ بدء تعداد السكان والمساكن والتعداد الزراعي الشامل، اللذان سينفذان في الفترة الممتدة من 15 إلى 30 نيسان/أبريل 2022. وأكدت وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي بالنيابة التزام الحكومة الانتقالية الكامل بإجراء التعدادين خلال الفترة الانتقالية. وأعلنت أيضاً أن الحكومة الانتقالية ملتزمة بدفع 53 في المائة من التكلفة الإجمالية للتنفيذ، التي تقدر بمبلغ 305 ملايين دولار، في حين التزم الشركاء الإنمائيون الدوليون بتقديم الأموال المتبقية.

حماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون

22 - واصلت الحكومة الانتقالية جهودها الرامية إلى إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية، وإلى النهوض بإطار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق العدالة للضحايا من خلال عمليات تقودها جهات وطنية. ولم يتم بعد استقدام وتعيين هيئة جديدة من المهنيين للعمل في قطاع العدالة في أعقاب قيام اللجنة الوطنية لتفكيك النظام السابق بإقالة 209 من مستشاري وزارة العدل. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحرزت وزارة العدل تقدماً في إصلاح قطاع العدالة ووضعت اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية بشأن الإصلاح المؤسسي للسلطة القضائية ووزارة العدل، تتضمن خطة لإعادة الهيكلة واستراتيجية للموارد البشرية من المهنيين العاملين في قطاع العدالة.

المفوضيات

23 - واصلت الحكومة الانتقالية بذل الجهود الرامية إلى إنشاء آليات العدالة والمساءلة المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية واتفق جوبا للسلام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اختتمت وزارة العدل، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سلسلة من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني بشأن مشروع قانون لجنة العدالة الانتقالية. وعُرض مشروع القانون، الذي استعرضته الأطراف في اتفاق السلام، على المجلس المشترك لاعتماده. ووضعت وزارة العدل كذلك الصيغة النهائية لأول مشروع لقانون المفوضية القومية لحقوق الإنسان، الذي سيكون موضع تشاور مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية اختيار أعضاء اللجنة لجعلها تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقدم مشروع القانون المتعلق بالمفوضية القومية لمكافحة الفساد إلى المجلس المشترك لاعتماده بعد مشاورات عامة قادتها وزارة العدل بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، قررت السلطة القضائية السودانية مراجعة آلية الطعن في القرارات الصادرة عن اللجنة الوطنية لتفكيك النظام السابق، التي حلت محلها دائرة قضائية جديدة تتألف من ثلاثة قضاة من المحكمة العليا. ووضعت الآلية لمنح الأشخاص المعنيين بقرارات اللجنة ضمانات قضائية ملموسة.

التشريعات

24 - في إطار الإصلاحات القانونية، قدمت الأمم المتحدة دعمها التقني إلى الحكومة الانتقالية في صياغة أول مشروع لقانون مكافحة العنف ضد المرأة. واتخذت الحكومة الانتقالية أيضا خطوات لإعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991 امتثالاً للوثيقة الدستورية والالتزامات الدولية التي قطعتها السودان.

حالة حقوق الإنسان

25 - اتسمت حالة حقوق الإنسان باستمرار الاحتجاجات في الأيام التي سبقت وتلت الذكرى الثانية لثورة عام 2018 وازدياد في أعمال العنف، وخاصة في منطقة دارفور. واشتدت الاحتجاجات الشعبية، التي دعت الحكومة الانتقالية إلى التعجيل بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة ومحاسبة المتهمين بارتكابها في أعقاب مزاعم تعذيب وقتل الناشط السوداني بهاء الدين نوري في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الدعم السريع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد أدت وفاة السيد نوري إلى قيام تجمع المهنيين السودانيين وغيره من منظمات المجتمع المدني في 11 كانون الثاني/يناير 2021 بالدعوة إلى تنظيم احتجاجات، إلى جانب المطالبة بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، وإدماج أفراد قوات الدعم السريع المؤهلين في القوات المسلحة السودانية، وإغلاق مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الدعم السريع. وبموازاة ذلك، أطلق التجمع حملة توعية ضد التعذيب والاحتجاز غير القانوني، ودعا إلى رفع الحصانة عن الجناة المزعومين وإلى اتسام التحقيق الجاري حالياً بالشفافية.

26 - ورغم أن عدد القضايا المتصلة بقتل المحتجين التي وصلت إلى المحاكم قليل، فإن الحصانة الواسعة من الملاحقة القضائية التي تتمتع بها قوات الأمن ما فتئت تحول دون التحقيق بسرعة وفعالية في الجرائم والانتهاكات الخطيرة. واستمر التحقيق الذي تضطلع به لجنة التحقيق الوطنية المستقلة، التي أنشأها

رئيس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2019 للنظر في مقتل أكثر من مائة متظاهر بسبب العنف المستخدم في فض الاعتصام السلمي في الخرطوم في 3 حزيران/يونيه 2019، وشمل جمع إفادات الشهود واستجواب كبار المسؤولين الحكوميين، ومنهم أعضاء عسكريون في مجلس السيادة. ويستمر كذلك التحقيق الذي يقوم به مكتب المدعي العام في عمليات الدفن غير القانونية والمقابر الجماعية للضحايا الذين يزعم أنهم سقطوا أثناء فض ذلك الاعتصام باستخدام العنف.

27 - وظلت التقارير تفيد عن وقوع حوادث عنف جنسي ضد النساء والفتيات، استهدفت المشرديات داخلياً في معظم الأحيان، حيث ارتكب أفراد من القوات المسلحة أو من جهات فاعلة مسلحة أخرى ما لا يقل عن تسعة من حوادث العنف الجنسي والجنساني في غرب وشمال ووسط دارفور. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2021، نظمت مبادرة الثورة النسائية السودانية اعتصاماً أمام وزارة العدل في الخرطوم للتبديد بأعمال الاعتصاب والتحرش الجنسي والتمييز ضد المرأة. وفي اليوم نفسه، نُظِم اعتصام آخر أمام محكمة الفاشر في شمال دارفور للاحتجاج على العنف الجنساني. واحتجت مبادرة ثورة المرأة السودانية بالتعاون مع جمعية كفى النسائية على استمرار اعتداءات الجماعات المسلحة والكيانات الأمنية على النساء والفتيات في دارفور. وأفادت التقارير بأن المجموعة سلمت مذكرة إلى وزارة العدل تدعو فيها إلى تعديل قانون سنة 1991 بشأن التحرش الجنسي والاعتصاب.

الأطفال والنزاع المسلح

28 - فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة السطة المرتكبة ضد الأطفال، تلقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في الفترة الممتدة من 24 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 تقارير عن قيام جماعات مسلحة موقعة على اتفاق جوبا للسلام بتجنيد أعداد كبيرة من الأطفال في كباكية بشمال دارفور ونرتتي بوسط دارفور، بدعوى الاستفادة من القوة العددية. وتحققت الأمم المتحدة من عملية تجنيد واستخدام 10 فتيان من قبل حركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي (2 في وسط دارفور و 8 في شمال دارفور). وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من اغتصاب فتاتين، إذ تعرضت فتاة عمرها 15 عاماً من مخيم للمشردين داخلياً في وسط دارفور للاغتصاب الجماعي على أيدي خمسة مسلحين مجهولي الهوية، وتعرضت فتاة عمرها 17 عاماً للاغتصاب على يد أحد أفراد القوات المسلحة السودانية في الجينية في غرب دارفور. وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أيضاً من مقتل ثلاثة فتيان وتشويه اثنين على يد أفراد قوات الدعم السريع في كاس، جنوب دارفور، في 28 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتفيد التقارير أن عمر اثنين من الفتيان الذين قُتلوا كان يتراوح بين 14 و 16 عاماً، وأنهما تعرضا للسرقة، ثم أطلقت عليهما النار وقتلا وهما في طريقهما إلى المدرسة. ولم تتخذ أي إجراءات معروفة لمحاسبة الجناة في هذه الحالات.

الحالة الإنسانية

29 - ظلت الاحتياجات الإنسانية مرتفعة بسبب الأزمة الاقتصادية، التي اتسمت بارتفاع معدلات التضخم ونقص الوقود والأدوية، إلى جانب النزاعات بين القبائل وقدم اللاجئين من إثيوبيا وطول أمد حالات التشرد الداخلي. ويشير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن انعدام الأمن الغذائي ظل واسع الانتشار خلال الربع الأخير من عام 2020، وذلك أساساً بسبب الظروف الاقتصادية في البلد. وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2020، ظلت أسعار بيع الذرة الرفيعة والدخن بالتجزئة

مرتفعة بنسبة تتراوح بين 240 و 300 في المائة في المتوسط عما كانت عليه في عام 2019، وزادت سبعة أضعاف عن متوسط الخمس سنوات. ويقدر أن 7,1 مليون شخص (16 في المائة من السكان) كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في كانون الأول/ديسمبر، أي بزيادة حوالي 700 000 شخص مقارنة بتقديرات أجريت في حزيران/يونيه وقدرت هذا العدد بنحو 6,4 مليون شخص. وفي المراكز الحضرية، يرجح أن تحصل الأسر الفقيرة على الغذاء بمقادير دون المتوسط حتى أيار/مايو 2021 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي تحد من القوة الشرائية للأسر المعيشية. ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءاً مع تدهور قيمة العملة السودانية.

30 - وفاقت التوترات وأعمال العنف بين القبائل في أجزاء من دارفور الشواغل المتعلقة بالحماية. ففي غرب دارفور، أفضت إلى تشريد نحو 149 000 شخص في الجنية والقرى المحيطة بها عقب اندلاع أعمال عنف في 15 كانون الثاني/يناير 2021. وشمل ذلك تشريد أكثر من 84 000 شخص داخل الجنية وتشريد زهاء 64 000 شخص إلى مواقع خارجها. وأدت الاشتباكات بين القبائل أيضاً إلى نزوح 3 500 شخص إلى تشاد. وفي جنوب دارفور، يقدر أن 19 300 شخص تشردوا بسبب القتال بين القبائل بالقرب من قريضة في 18 كانون الثاني/يناير، وهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتستضيف قريضة أحد أكبر مخيمات المشردين داخلياً في السودان. وتقدم المنظمات الإنسانية الدعم إلى المشردين داخلياً في بلدة قريضة والمخيمات المجاورة لها، ويحصل المشردون داخلياً القادمون حديثاً إلى نيالا وتلس على الخدمات الإنسانية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والأغذية والمياه. وبالإضافة إلى ذلك، سُرد أكثر من 7 800 شخص إلى قرية كاتور في أعقاب القتال الذي دار بين القبائل في أواخر كانون الثاني/يناير 2021 في عدة قرى في محلية شرق جبل مرة الواقعة في جنوب دارفور.

31 - وفي عام 2020، وقع نصف حوادث العنف بين القبائل المبلغ عنها في دارفور والبالغ عددها 40 حادثة في ولاية غرب دارفور. وبعد التصعيد الأخير، أغلق اعتصام نَقْده أفراد الجالية العربية الطرق الرئيسية المؤدية إلى الجنية، مما تسبب في تعليق الرحلات الجوية وعزل البلدة عن بقية المنطقة. وطالب المحتجون بتقديم مزيد من المساعدات الإنسانية والإمائية، وبإقالة الوالي، وإخراج مخيمات المشردين من البلدة، وإعادة هيكلة قوة شرطة الجنية. وفي أعقاب زيارة قام بها وفد من الحكومة الانتقالية، رُفع الحصار في 7 شباط/فبراير 2021 مما سمح بإيصال الإمدادات الإنسانية وتقل الأفراد. وقد بدأت الاستجابة الإنسانية في البلدة بتوزيع رزم مواد غذائية ومياه ومواد غير غذائية كافية لمدة شهر واحد على المتضررين من السكان، فضلاً عن تأمين خدمات الحماية. وأرسلت اللجنة الاتحادية للمعونة الإنسانية أيضاً مواد إغاثة من الخرطوم إلى الجنية، وقامت وزارة الصحة بإجلاء المصابين بجروح خطيرة إلى الخرطوم.

32 - ومنذ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فرّ أكثر من 61 000 لاجئ من منطقة تيغراي في إثيوبيا إلى شرق السودان، ووصلوا إلى ثلاثة مواقع - حماديت في ولاية كسلا واللندي وعبد الرافع في ولاية القضارف، وبدرجة أقل إلى منطقة ود الماحي في ولاية النيل الأزرق. وقد أبقى السودان حدوده مفتوحة أمام اللاجئين، وتنافس المجتمعات المضيفة مواردها معهم. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها الخطة الإقليمية للتأهب والاستجابة للاجئين بشأن الوضع في إثيوبيا (تيغراي). وتعطي الخطة التي تبلغ قيمتها 157 مليون دولار الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. ووفقاً لهذه الخطة، يُتوقع أن يبلغ عدد اللاجئين 100 000 لاجئ وأن يحتاج نحو 17 500 شخص من المجتمعات المضيفة في السودان إلى المساعدة.

- 33 - وبحسب وزارة الصحة، أُصيب 29 933 شخصا بمرض فيروس كورونا في السودان وبلغ عدد الوفيات من المصابين 1 849 حالة وفاة، ليكون معدل الوفيات 6,2 في المائة حتى 15 شباط/فبراير 2021. وإضافة إلى ذلك، أُبلغت مختبرات خاصة عن 3 438 حالة إصابة بكوفيد-19، ولم يظهر هذا العدد في العدد الإجمالي الرسمي. وتتناثر ولاية الخرطوم بمعظم الحالات المبلغ عنها في البلد. ومنذ بداية الجائحة، بلغت نسبة المصابين بمرض فيروس كورونا من بين العاملين في القطاع الصحي 78 في المائة في جميع أنحاء السودان. وهذا أحد أعلى المعدلات بين العاملين في القطاع الصحي على الصعيد العالمي.
- 34 - وفي عام 2021، سيحتاج نحو 13,4 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وتهدف الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال المساعدة الإنسانية إلى تقديم الدعم لنحو 8,9 مليون شخص من أكثر الناس ضعفا في جميع أنحاء السودان، وهو ما سيستلزم تمويلا قدره 1,9 بليون دولار. ويعتزم الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية الاستفادة من تحسن إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق؛ فضلا عن تزايد حضور المنظمات غير الحكومية الدولية الإنسانية، بوجود 17 منظمة جديدة بدأت عملياتها في السودان في عام 2020.

ثالثا - معلومات مستكملة بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

- 35 - بلغت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان قدرتها التشغيلية الأولية، حيث أصبح عدد الموظفين الوطنيين 5 موظفين والموظفين الدوليين 32 موظفا دوليا التحقوا أو هم في طور الالتحاق بالعمل في 15 شباط/فبراير. ووصل الممثل الخاص للأمين العام في السودان، السيد فولكر بيرتس، إلى الخرطوم في 2 شباط/فبراير. وفي 14 شباط/فبراير، عقد اجتماعا تمهيدا مع رئيس الوزراء. وقد تم تعيين نائب الممثل الخاص للأمين العام في السودان، الذي سيعمل أيضا كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية، ويجري حاليا إلحاقه بالوظيفة. وقد بدأ تعيين الموظفين الوطنيين والدوليين في الوظائف ذات الأولوية للبعثة المتكاملة لعام 2021، وتبذل قصارى الجهود بغية تحقيق التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في السنة الأولى من عملياتها.
- 36 - وعلى النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن 2524 (2020)، بدأت البعثة المتكاملة وضع مجموعة كاملة من المعايير والمؤشرات الأساسية والظرفية الواضحة والقابلة للقياس لتتبع التقدم الذي تحرزه من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية وأولوياتها. وستجرى مناقشات مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الانتقالية بهدف وضع اللامسات الأخيرة على المعايير والمؤشرات وإدراجها في تقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في السودان وأنشطة البعثة المتكاملة.
- 37 - وتابعت البعثة المتكاملة تواصلها مع طائفة واسعة من المحاورين، منهم مسؤولون حكوميون وممثلون عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومسؤولون عسكريون وممثلون عن الحركات المسلحة. وأجرت مهمتها الرسمية الأولى في ولايتي وسط وشمال دارفور في الفترة من 25 إلى 28 كانون الثاني/يناير 2021، بدعم من العملية المختلطة. والتقى الوفد الذي رأسه الموظف المسؤول عن البعثة المتكاملة بمسؤولين حكوميين وبالمجتمعات المحلية وممثلين عن المرشدين داخليا/مخيمات ومنظمات المجتمع المدني وناشطين وجماعات نسائية. وأتاحت الزيارة التمهيدية للبعثة المتكاملة العمل مباشرة مع هذه المجموعات

بشأن ولاية البعثة والحصول على معلومات مباشرة عن الأولويات والشواغل المحلية. وفي الفاشر، التقى الوفد بالمتحدث باسم الحكومة بصفتة ممثلاً لوالي شمال دارفور. وقد أعرب عن أهمية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتلبية لمجموعة من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك مساعدة المشردين داخليا على العودة إلى ديارهم وتقديم المساعدة إلى اللاجئين من جنوب السودان. وأعرب عن تأييده لولاية البعثة المتكاملة ووجودها في شمال دارفور.

38 - وقد أبلغ المشردون داخليا وغيرهم من المدنيين في زالنجي وقولو وسورتوني والفاشر البعثة المتكاملة بقلقهم الشديد فيما يتعلق بالحماية والأمن، بما في ذلك مخاوفهم من استمرار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأشاروا إلى انسحاب العملية المختلطة من منطقة العمليات، وغياب المساءلة عن جرائم الحرب السابقة، ووجود الميليشيات المسلحة، واندلاع أعمال عنف مؤخرًا في غرب دارفور وجنوب دارفور، باعتبارها عوامل تسهم في انعدام ثقة المجتمعات المحلية في الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان حماية المدنيين.

39 - وقد أعرب ممثلو مختلف الحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية وممثلو مخيمات المشردين داخليا في وسط دارفور عن تصورهم لاستبعادهم من عملية السلام حتى الآن، وغياب أي عائد ملموس للسلام ناجم عن اتفاق السلام، من قبيل تقديم الخدمات الأساسية ودعم سبل كسب العيش. وأكدت النساء اللواتي يمثلن منتدى نساء دارفور والمجموعات الأخرى، في كل من الفاشر وزالنجي، أهمية مشاركة النساء في الحكومة الجديدة، وفي عملية الانتقال السياسي الأوسع نطاقًا، وفي محادثات السلام التي ستجري في المستقبل، وفي هيئات التنفيذ واللجان. وطلبن الحصول على دعم البعثة المتكاملة في تيسير التواصل بين الجماعات النسائية في جميع أنحاء السودان وضمان إسماع أصوات النساء اللواتي يعشن في أطراف البلد في المناقشات السياسية التي تجري في الخرطوم.

40 - وفي الفترة من 2 إلى 5 شباط/فبراير 2021، عقدت الوحدة أيضا اجتماعات في جوبا مع فصائل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال الذي لا يزال خارج اتفاق السلام، لشرح ولاية البعثة المتكاملة والرد على الأسئلة المتعلقة بدورها، بما في ذلك بمساعيها الحميدة لدعم محادثات السلام.

41 - وبعد منح دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الإذن بالوصول عقب إبرام اتفاق السلام، بدأت عملياتها في إطار ولاية البعثة المتكاملة. وفي ولاية النيل الأزرق، قام فريقان من أفرقة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح 33,62 كيلومترا من الطرق ونقذا 11 مهمة للتخلص من معدات متفجرة، وظهر ما مساحته 423 238 مترا مربعا من الأراضي ودمرا 80 مادة خطيرة، من بينها لغم مضاد للأفراد ولغم مضاد للدبابات. ومسح الفريقان وظهرًا نحو 70 في المائة من مهبط الطائرات في أولو، مما أوجد حيزًا لمهبط لطائرات الهليكوبتر، وحددا أجزاء من الطرق يشتهب في أنها ملوثة لإجراء المزيد من أعمال المسح والتطهير.

42 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أنشئ شبك جديد للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لبناء السلام وتحقيق الاستقرار في برنامج تمويل السودان. وسيكون الإطار البرنامجي للشبكا هو برنامج بناء السلام وتحقيق الاستقرار في السودان الذي يجري تطويره حاليا. ويحدد هذا البرنامج في السودان استراتيجية منسقة ومتسقة للأمم المتحدة لبناء السلام وتحقيق الاستقرار دعما لتنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، ويمثل وسيلة للحصول على فوائد السلام والحلول الدائمة التي تمس الحاجة إليها في المناطق المتضررة من النزاع، دعما لتنفيذ اتفاق السلام. وكخطوة تالية، سيتم تكييف اختصاصات الصندوق بحيث تعكس الإطار البرنامجي ضمن الشبكا الجديد وآليات الإدارة وصنع القرار في إطار ذلك الشبكا.

- 43 - وتعمل البعثة المتكاملة بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية للتنسيق التابعة للحكومة الانتقالية وقد عُقد أول اجتماع مع اللجنة بكامل هيئتها في 19 كانون الثاني/يناير. وأثناء الاجتماع، كرر رئيس اللجنة تأكيد أن اللجنة قد شكّلت لتبسيط وتيسير العمل بين البعثة المتكاملة والوزارات المعنية في الحكومة الانتقالية.
- 44 - وتم إطلاع الحكومة الانتقالية على مشروع اتفاق بشأن مركز البعثة المتكاملة في 1 تموز/يوليه 2020 من خلال البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وقد نقلت البعثة الدائمة في 7 كانون الثاني/يناير 2021 التغييرات التي اقترحتها الحكومة الانتقالية على مشروع الاتفاق. وسُجّري مشاورات إضافية في المستقبل القريب بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير عمليات البعثة المتكاملة الجديدة.
- 45 - واستُخدمت القدرة القائمة للعملية المختلطة في عام 2020 لدعم الاحتياجات اللوجستية الأولية للبعثة المتكاملة، مما أفسح المجال للبعثة لتبني قدرتها اللوجستية والإدارية الخاصة. وبناء على ذلك، يجري نقل الأصول، مثل المواد الهندسية ومعدات الاتصالات والمركبات من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة. ويعمل مقر البعثة المتكاملة المؤقت في الخرطوم بكامل طاقته، وقد أُنجزت ترتيبات نشر موظفي البعثة في المكاتب الإقليمية في الفاشر وكسلا وكادقلي. وتبذل الجهود أيضا ليشترك موظفو البعثة المتكاملة مواقعهم مع وكالات الأمم المتحدة المقيمة في زالنجي ونبالا وكاودا والدمازين وبورتسودان.
- 46 - وقد أبرمت البعثة المتكاملة اتفاقات بشأن مستوى الخدمات مع مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا، وقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، من أجل توفير خدمات المعاملات غير المرتبطة بالموقع، بهدف تقليص التكاليف وملاك الموظفين في الميدان في السودان إلى أدنى حد. وقد أنشئت خدمات الدعم المشتركة مع الوكالات الرائدة لتقديم طائفة واسعة من الخدمات التي ستمكّن البعثة المتكاملة من الحفاظ على بصمة خفيفة تتيح لها تقليص حجم عملياتها أو زيادته دون بذل جهود إدارية وجهود دعم لا داعي لها.

رابعاً - ملاحظات

- 47 - رغم التحديات الشديدة التي يواجهها السودان، لا يزال البلد يحرز تقدماً في عملية الانتقال السياسي. ويعتبر تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة والمجلس السيادي الموسع محطتين بارزتين في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وأشجع الأطراف على الإسراع في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي واللجان المنبثقة عن اتفاق السلام من أجل المضي قدماً في العملية الانتقالية تمثيلاً مع الوثيقة الدستورية للسودان.
- 48 - وأرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها السودانيون لتنفيذ اتفاق السلام. وتكمن التحديات الكبيرة المقبلة في الوفاء بالمواعيد الزمنية الطموحة لتنفيذه وتأمين الموارد المالية اللازمة لذلك. وأدعو الحكومة الانتقالية إلى توضيح ما تحتاجه من دعم مالي وتقني من الشركاء، وأحث شركاء السودان على تقديم المساعدة اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام من خلال وزارة المالية. والأمم المتحدة على استعداد، من خلال البعثة المتكاملة، لتقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق وفقاً لولاية البعثة ووفقاً لما طلبته الأطراف الموقعة عليه.
- 49 - وقد تميّزت الذكرى الثانية لثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 باستمرار حركة احتجاج سودانية نابضة بالحياة لا تزال غير ممثلة في المؤسسات الانتقالية، لكنها مع ذلك مواظبة على العمل من أجل تحقيق المطالب التي كانت واضحة منذ بداية الثورة وهي الحصول على حكم ديمقراطي يقوده مدنيون.

وتواصل القيادات السودانية المعنية بحقوق المرأة التعبئة من أجل ضمان مشاركة المرأة الهادفة في هيئات صنع القرار الانتقالية والوفاء بالالتزامات الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار الوثيقة الدستورية واتفاق السلام.

50 - وبدل التصعيد السريع في الاشتباكات العنيفة التي وقعت في دارفور في كانون الثاني/يناير 2021 على وجود تحديات معقدة تواجه الحكومة الانتقالية في الوفاء بمسؤولياتها والتزامها بحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء السودان. فالسلام لن يسود السودان إلا بعد انتهاء جميع النزاعات. وأدعو الحركات المسلحة التي لا تزال خارج عملية السلام إلى الالتزام بالمفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى سلام شامل ومستدام في السودان.

51 - واتخذت خطوات هامة على الصعيد الوطني للنهوض بجدول أعمال حقوق المرأة السودانية على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية واتفاق السلام. ومع ذلك، لا تزال ثمة مخاوف من فقدان المرأة السودانية للمكاسب التي تحققت في المراحل الانتقالية الرئيسية، بما في ذلك احتمال عدم بلوغ النسبة الدنيا لتمثيل المرأة في المجلس التشريعي الانتقالي، وهي 40 في المائة، وتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع في مجلس الوزراء وفي الحكومة وفي غيرها من هياكل صنع القرار، بما في ذلك هيئات تنفيذ اتفاق السلام. وتثير حالة حماية النساء وأمنهن في دارفور، بما في ذلك استمرار مخاطر تعرض النساء لأعمال العنف الجنسي والجنساني قلقا بالغا. وسيكون من الضروري تقديم الدعم الدولي للحكومة الانتقالية للوفاء بالتزاماتها الوطنية تجاه جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، من أجل النهوض بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة في جميع جوانب المرحلة الانتقالية، وتعزيز آليات حماية النساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاع.

52 - وإني بالتالي أحيط علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الانتقالية من أجل تنفيذ الإصلاحات المؤسسية وعمليات المساءلة. وأحث الحكومة الانتقالية على اتباع نهج شامل تشاركي في تنفيذ الإصلاحات القضائية والإصلاحات القانونية في السودان، وعلى إشراك الضحايا والمجتمع المدني على نحو هادف في عمليات العدالة الانتقالية الجارية، وإيلاء الأولوية لبناء الثقة بين سلطات الدولة والمجتمعات المحلية.

53 - وتعتبر إعادة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية إنجازا للحكومة الانتقالية وخطوة هامة في مسار البلد نحو تخفيف عبء الديون وتوفير المنح من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية الرئيسية وغيرها من المشاريع الإنمائية في جميع أنحاء السودان. فديون السودان الخارجية تزيد اليوم على 60 بليون دولار، ويعتبر تخفيف عبء الديون والحصول على القروض الأجنبية على نطاق واسع بوابة السودان إلى الانتعاش الاقتصادي. وأدعو شركاء السودان إلى ضخ تمويل دولي جديد من خلال وزارة المالية. ومن شأن هذه المساعدة أن توفر دعما مركزيا للاستقرار الاقتصادي، بالاقتران مع الإصلاحات التي تنفذها الحكومة الانتقالية. وستعالج الإصلاحات التشوهات الهيكلية في الاقتصاد، وتعزز النمو، وتشجع الاستثمار، وتساعد على بناء اقتصاد مزدهر لجميع السودانيين، ولا سيما الشباب والنساء والمجتمعات المحلية المتضررة من الحرب والتهميش. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، التي فاقمتها جائحة كوفيد-19، تلقي بثقلها على سكان السودان وتفاقم خطر عدم الاستقرار. ولذلك، فإنني أشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة تنفيذ جهود الإصلاح الاقتصادي الحاسمة التي تبذلها، بما في ذلك ضرورة معالجة مسألة

توحيد سعر الصرف، مما سيمكن السودان من الاستفادة استفادة كاملة من الدعم الذي يقدمه شركاؤه والمؤسسات المالية الدولية من خلال برنامج دعم الأسرة في السودان.

54 - وأعواد التقدّم بتعازي القلبية إلى أفراد أسر ضحايا أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في دارفور، وأتمنى الشفاء التام لجميع المصابين. وفي ضوء هذه المستجدات المقلقة الأخيرة في دارفور ونهاية ولاية العملية المختلطة في آخر عام 2020، أحث الحكومة الانتقالية على الإسراع بتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لحماية المدنيين، والتعجيل بنشر القوة المشتركة لحفظ الأمن التي تتألف من القوات الحكومية والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، وهي القوة المناسبة لحماية السكان المدنيين في جميع أنحاء دارفور. والهدف النهائي هو التصدي للأسباب الجذرية لهذه النزاعات حتى لا تكون قوات الحماية ضرورية. وأحث الحكومة الانتقالية الجديدة ومجلس السيادة والمجلس التشريعي الانتقالي بعد تشكيلها على الاضطلاع مسؤولياتها في هذا الصدد. وتظل الأمم المتحدة، من خلال البعثة المتكاملة، مستعدة لدعم الحكومة من أجل الوفاء بهذه المسؤولية، وأدعو الحكومة الانتقالية المنشأة حديثا إلى الإسراع في وضع أولوياتها في مجالات الحماية وتوضيح الدعم الذي ستحتاجه من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

55 - وما زال يساورني القلق أيضا من تصاعد التوترات بين السودان وإثيوبيا بشأن منطقة الفشقة على طول حدودهما. وأحث قادة إثيوبيا والسودان على تهدئة الوضع وضمان سلامة سكان المنطقة والعمل على إيجاد حل مشترك. وسأواصل استكشاف الفرص للتشجيع على تخفيف حدة هذه المسألة وحلها بالوسائل السلمية.

56 - وأشكر الحكومة الانتقالية على الدعم المستمر الذي قدّمته للبعثة المتكاملة في الوقت الذي تواصل فيه تعزيز وجودها في السودان. وأحث الحكومة الانتقالية على وضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير التشغيل الفعال للبعثة الجديدة. وأخيرا، أود أن أعرب عن تأييدي للممثل الخاص في السودان الجديد في توليه مسؤولياته ولجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون تقديم الدعم في السودان.

المرفق

تقرير عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2559 (2020)

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا المرفق عملا بقرار مجلس الأمن 2559 (2020)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يُطلعَه بانتظام على جميع التطورات المهمة المتعلقة بخفض حجم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وسحبها، وذلك كمرفق للتقرير العادي عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ويقدم هذا المرفق معلومات مستكملة عن سياق عملية السحب للفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2021 والتقدم المحرز فيها.

ثانيا - معلومات مستكملة بشأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

ألف - إغلاق مواقع الأفرقة ومرافقها

2 - أمّلت الاعتبارات الأمنية والجدوى اللوجستية تسلسل إغلاق مواقع الأفرقة والمرافق. ووفقا لخطة الخفض التدريجي الحالية من المتوخى إغلاق مواقع الأفرقة الـ 14 في دارفور على خمس مراحل. وتشمل المرحلة الأولى إغلاق موقعي سرف عمرة (21 كانون الثاني/يناير) وكنم (3 شباط/فبراير). وستشهد المرحلة الثانية إغلاق مواقع خور أبشي (15 شباط/فبراير) ومنواشي (25 شباط/فبراير) وكالما (11 آذار/مارس) ونيالا الثانية (13 آذار/مارس). وستشمل المرحلة الثالثة إغلاق مواقع سورتوني (28 آذار/مارس)، وقولو (11 نيسان/أبريل)، ونيرتتي (22 نيسان/أبريل). وتشمل المرحلة الرابعة إغلاق مواقع كاس (5 أيار/مايو)، وطويلة (11 أيار/مايو)، وزالنجي (27 أيار/مايو). وأخيرا، ستُنجز المرحلة الخامسة العملية بإغلاق موقعي شنقل طوباية (5 حزيران/يونيه)، وكبكايبية (16 حزيران/يونيه). وستُغلق قاعدة اللوجستيات في الفاشر بشمال دارفور في فترة التصفية، وكذلك المكاتب في الخرطوم وبورتسودان. وستُغلق مواقع الأفرقة بوتيرة موقع واحد تقريبا كل أسبوعين أو أقل، استنادا إلى حجم كل موقع ودرجة تعقيد عمله. وحتى الآن، أنجزت المرحلة الأولى. وستنتهي خدمة الموظفين المدنيين عند انتهاء مهامهم الوظيفية، بإنهاء خدمة الموظفين فعليا مع إغلاق مواقع الأفرقة التي يعملون فيها والإبقاء على الموظفين الأساسيين لدعم عمليتي الخفض التدريجي والتصفية فقط. وقد تخلى كل من الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة ونائب الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة عن دوره اعتبارا من 31 كانون الثاني/يناير 2021، وكذلك قائد القوة ومفوض الشرطة. وسيعمل السيد مبابي باباكار سيسسي، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة في السودان، بصفة الموظف المسؤول عن العملية بالنيابة، في حين سيتولى نائب قائد القوة ونائب مفوض الشرطة مهام القيادة والتحكم عموما فيما يتعلّق بالأفراد النظاميين خلال فترة الخفض التدريجي.

التنسيق مع الحكومة والمجتمع المحلي

3 - في القرار 2559 (2020)، دعا مجلس الأمن حكومة السودان إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال عملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفياتها لضمان الانسحاب المنظم والأمن للبعثة.

4 - ويجري التنسيق مع الحكومة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد ولايات دارفور. وفي 18 كانون الثاني/يناير 2021، عُقد اجتماع رفيع المستوى مع الحكومة الاتحادية لمناقشة طرائق التعاون والتنسيق، وأكد ممثلو الحكومة مجددا التزامهم بتيسير عملية الخفض التدريجي. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تبادل المعلومات لتيسير الأنشطة ذات الصلة وتيسير منح التأشيرات لأفراد العملية المختلطة. وعلى مستوى ولايات دارفور، تعمل العملية المختلطة مع اللجان التقنية لولايات شمال وجنوب ووسط دارفور لتنسيق جميع أنشطة الخفض التدريجي.

5 - ومع ذلك، واجهت العملية المختلطة تحديات فيما يتعلق بحركة قوافلها. ففي 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، احتجز موظفو الجمارك قافلة تحمل إمدادات للبعثة المتكاملة في طريقها من الفاشر إلى الخرطوم وأخرها لعدة أيام. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، منعت سلطات الاستخبارات العسكرية قافلة تابعة للعملية المختلطة من مغادرة موقع فريق كتم في شمال دارفور ومواصلة طريقها إلى الفاشر. ولم تتمكن القافلة من التحرك حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، بعد انتهاء المفاوضات مع السلطات الاتحادية وسلطات ولاية شمال دارفور. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2021، قامت قوة الشرطة السودانية بإيقاف قافلة متعاقدة مع العملية المختلطة في طريقها إلى موقع فريق خور أبشي في جنوب دارفور وأمرتها بالعودة إلى الفاشر. وفي 21 كانون الثاني/يناير، صادرت السلطات الجمركية في ولاية شمال دارفور لعدة أيام شحنة من المعدات والأصول المملوكة للوحدات كان يجري نقلها إلى البعثة المتكاملة. وقد أدت هذه الحوادث إلى تكبد العملية خسائر مالية وإلى تأخر تنفيذ أنشطة الخفض الشديدة الأهمية.

6 - وقاومت المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، في بعض الحالات، الجهود المبذولة لنقل الأصول والمعدات من المواقع، مصررة على ضرورة تركها لكي تستخدمها. وكذلك عارضت بعض المجتمعات المحلية والسلطات المحلية بيع الخردة وغيرها من السلع الأساسية إلى المتعاقدين المحليين وفق ما يقتضيه النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

الاستخدام النهائي للمواقع من قبل المدنيين

7 - في القرار 2559 (2020)، دعا مجلس الأمن العملية المختلطة وحكومة السودان إلى الإسراع في وضع الصيغة النهائية لاتفاق إطاري منقح يكفل، في جملة أمور، مبدأ الاستخدام النهائي المدني للمواقع والأصول التي تسلمها العملية المختلطة. وقد التزمت الحكومة رسمياً باستخدام المواقع والمرافق التي تسلمها لخدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وتجري مناقشات بشأن مشروع الاتفاق الإطاري. وتتراوح الاستخدامات المقترحة لمواقع الأفرقة بين مرافق تعليمية ومرافق صحية ومراكز للعمل الإنساني ومواقع للتدريب المهني للنساء والشباب، ومراكز لتقديم الخدمات البيطرية. وستظل مسؤولية حكومات ولايات دارفور إلى حد كبير هي ضمان تنفيذ هذه المقترحات بالكامل. وستستخدم مرافق موقع

سرف عمرة كمرکز تدريب مهني، في حين ستشترك جامعة الفاشر والمراكز المجتمعية التي تقدم الخدمات البيطرية والتدريب للنساء والشباب في استخدام موقع فريق كتم.

باء - السياق الأمني للخفض التدريجي للقوة

المستجدات الحالية

8 - لا تزال البيئة الأمنية العامة التي يجري فيها خفض التدريجي للعملية المختلطة غير مستقرة. فمنذ 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، نُظمت مظاهرات اتّسمت بطابع سلمي إلى حد كبير ضد خروج العملية المختلطة أمام عدة مواقع للأفرقة، ووردت عرائض من المجتمعات المحلية المختلفة، بما في ذلك من المشردين داخليا، الذين كانوا قلقين على أمنهم بعد انسحاب العملية المختلطة. وشملت هذه المظاهرات مظاهرة استمرت أربعة أسابيع في مخيم كالما في جنوب دارفور وفي مواقع الأفرقة في ككبائية وشنقل طوباوية في شمال دارفور، وكاس في جنوب دارفور، ونيرتتي وزالنجي في وسط دارفور.

9 - ونظّم موظفون وطيون سابقون في العملية المختلطة ومتعاقدون سابقون معها احتجاجات بشأن دفع استحقاقاتهم ومستحققاتهم، من بينها اعتصام مطول في قاعدة اللوجستيات في الفاشر ومظاهرة قام بها متعاقدون سابقون في العملية المختلطة أمام موقع فريق شنقل طوباوية. وتعامل العملية مع هذه المسائل على أساس كل حالة على حدة، وترصد تبعاتها الأمنية وأثرها على عمليات العملية المختلطة حيث قام المتظاهرون أحيانا بإغلاق البوابات المؤدية إلى مباني العملية المختلطة، مما تسبب في تعطيل الأنشطة العادية.

10 - ومنذ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، استجابت حكومة السودان لضرورة حماية مباني العملية المختلطة وأصولها بنشر قوات مشتركة. وعلى الصعيد الداخلي، قامت العناصر النظامية المتبقية التابعة للعملية المختلطة أيضا بتركيز عملها على حماية مرافق العملية المختلطة وأصولها حتى تاريخ إعادتها إلى الوطن.

الحوادث المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة ومنشأتها

11 - تصاعدت الحوادث الإجرامية التي استهدفت أفراد العملية المختلطة ومبانيها خلال فترة خفض التدريجي. وشملت حوادث السطو المسلح، وسرقة السيارات، واقتحام أماكن العمل، والسرقة. ففي 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، قام مُسلحون باختطاف مركبة تابعة للعملية المختلطة تحت تهديد السلاح في الفاشر، شمال دارفور، وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، تعرّض اثنان من موظفي الأمم المتحدة للسرقة وسُرقت مركبة تابعة للأمم المتحدة في ككبائية، شمال دارفور. وفي 6 كانون الثاني/يناير 2021، قُطع الكبل الكهربائي الذي يشغّل مصابيح الإضاءة الأمنية في محيط "المعسكر الضخم" للعملية المختلطة في زالنجي، وألحق الضرر بالسور المحيط في محاولة لاقتحام المعسكر. وفي 3 شباط/فبراير، جرت محاولة أخرى للدخول بالقوة إلى المعسكر من قبل أشخاص يطالبون بتعويضات عن حوادث مرور متعلقة بمركبات العملية المختلطة. وبعد يومين، واجهت مجموعة من 150 شخصا حركة قافلة لوجستية بمطالب مماثلة ومنعتها من التحرك.

12 - ولا تزال هناك مخاوف من أن تزداد هذه الحوادث مع تقدم سحب العملية المختلطة. وفي بعض الحالات التي عارضت فيها المجتمعات أو السلطات المحلية نقل الأصول من مواقع الأفرقة التي يجري

إغلاقها، قد يكون من الضروري التوصل إلى اتفاقات مع المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية والعملية المختلطة لضمان التسليم السلس.

وحدة حراسة الأمم المتحدة

13 - أذن مجلس الأمن في القرار 2559 (2020)، باستبقاء وحدة حراسة من ضمن القوام الحالي للعملية المختلطة طوال الفترة التي سيستغرقها الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتهما. وخلال معظم فترة الخفض التدريجي وحتى 30 حزيران/يونيه 2021، ستواصل الوحدات النظامية في كل موقع الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية فيما يتعلّق بالأفراد والمرافق والأصول. وستكون المهمة الرئيسية لوحدة الحراسة هي حماية الأفراد والمرافق والأصول التي تتركز في مركز الفاشر للوجستيات، فضلا عن توفير المرافقة عند الضرورة. ويجري حاليا وضع تفاصيل عن حجم وعمليات قوة الحراسة، مع مراعاة أن المسؤولية الرئيسية عن حماية أفراد العملية المختلطة ومبانيها وأصولها تقع على عاتق حكومة السودان.

جيم - نقل المهام إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

14 - كرر مجلس الأمن في القرار 2559 (2020) طلبه بضمان الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة. وواصلت العملية المختلطة التنسيق الوثيق مع البعثة المتكاملة، بسبل منها عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية على مستوى العمل، لكفالة التزامن مع توسيع نطاق البعثة المتكاملة. واعتمد إطار عمل مشترك يحدد الأنشطة ذات الأولوية التي يلزم نقلها من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة في ثلاثة مسارات عمل رئيسية: الدعم السياسي للسودان في سعيه إلى التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأمد ومسائل بناء السلام والشواغل المتصلة بالحماية. وقد أعدت منصة إلكترونية لتمكين العملية المختلطة من تحميل المعلومات ذات الصلة لكي تستخدمها البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد أنشئ فريق متكامل يضم ممثلين عن العملية المختلطة والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري في الإشراف على إنجاز الأنشطة المتبقية، بما يشمل المشاريع التي تدعمها مهام الاتصال في الولايات، ولدعم نقل المعارف إلى البعثة المتكاملة.

ثالثا - الجوانب المالية

15 - أذنت الجمعية العامة للأمن العام، في القرار 261/74 جيم والمقرر 571/74، وكذلك في القرار 251/75، بالدخول في التزامات للعملية بمبلغ لا يتجاوز 240,2 مليون دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وبمبلغ 198,8 مليون دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

16 - وحتى 9 شباط/فبراير 2021، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة 308,4 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 173,5 مليون دولار. وتم سداد تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة حتى 31 آذار/مارس 2020، وكذلك سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابعاً - ملاحظات

17 - مع استمرار سحب العملية المختلطة، فإن المهمة الملقاة على عاتقنا كبيرة. فحجم العملية، سواء من حيث أفرادها أو أصولها، إلى جانب وجودها الجغرافي وما يتصل بذلك من عقبات لوجستية، يقدم صورة معقدة للخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها. وقد أضافت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مستوى إضافي من المخاطر.

18 - وقد أثبتت العملية المختلطة، بفضل عملها حتى الآن، قدرتها على الاضطلاع بهذه المهمة ضمن الإطار الزمني المحدد. ويسر ذلك التخطيط المبكر الذي شُرع فيه في انتظار صدور القرار النهائي لمجلس الأمن بإنهاء الولاية، وأشيد بالجهود التي بذلتها العملية المختلطة في هذا الصدد.

19 - وسيكون التعاون مع السلطات السودانية خلال الفترة المتبقية من العملية أمراً حاسماً، وأنا ممتن للحكومة الانتقالية لالتزامها بتيسير الانسحاب الآمن والمنظم. ومع ذلك، لا يزال يساورني القلق من المقاومة على الصعيد المحلي، بما في ذلك من جانب السلطات الحكومية في بعض الحالات. وأشجع العملية المختلطة والحكومة الانتقالية على وضع الصيغة النهائية للاتفاق الإطارى على وجه السرعة، وأدعو الحكومة إلى استخدام نفوذها على جميع المستويات لكفالة إمكانية المضي قدماً في عملية خفض التدريجي في الوقت المحدد ووفقاً لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها.

20 - وستواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان التنسيق والتعاون على نحو وثيق من أجل الحفاظ على المعرفة والخبرة التي بنتها العملية المختلطة على مدى السنوات الـ 13 الماضية من أجل دعم شعب السودان.

21 - ومع انتهاء ولاية العملية المختلطة بنجاح وبدء خفض التدريجي، أود أن أعرب عن عميق امتناني للممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور بالنيابة، جيريميا مامابولو، لقيادته الثابتة، ولبقية قيادة وموظفي العملية المختلطة للعمل الدؤوب الذي أدوه دعماً للسلام في دارفور. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري ولشركائنا في الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ولدوائر العمل الإنساني للدعم القيم المقدم في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة.